تتدخل الخزينة العمومية في تنظيم مختلف النشاطات الاقتصادية والمالية للدولة، من خلال أنها تتدخل في تنظيم النشاط الاقتصادي، ليس فقط باعتبارها العون المكلف بتنفيذ ميزانية الدولة ، أو تمثيل السلطات التنفيذية، من خلال الرقابة المباشرة على حركة تداول النقد ، ومع ذلك فهي تعتبر المؤسسة المالية التي تتدخل من خلال إبرام قروض قابلة للتسديد، فهي تحصل على تبسيطات من بنك الجزائر، والموجهة لضمان استمرار النفقات النقدية داخل نظام التمويل، ويعتبر تدخل الخزينة العمومية في عملية تخصيص الموارد المالية للدولة أمرا جوهريا لضمان دائرة التمويل، ولكن الدور التدريجي للاقتطاعات الضريبية أثر على تخصيص الموارد المالية الموجهة من طرف الخزينة العمومية في عملية التحصيل الجبايي، الأمر الذي يخلق ضغوطات مالية كبيرة على دائرة التمويل.

فالخزينة العمومية تسيطر على تمويل الاقتصاد، والاستعانة بها باعتبارها الوسيط المالي الرئيسي، الذي يساهم في تنشيط حركة القروض، وتلعب الوساطة المالية للخزينة دورا فعالا في تخصيص الموارد إلى نشاطات إنتاجية محددة من طرف السلطات العمومية، إلا أن الادخار المقتطع لفائدتها يمثل عبئا إضافيا على المؤسسات العمومية، بما في ذلك الادخار النسبي من الناتج الداخلي الخام، وتعتبر النفقات العمومية مصدر العجز في التمويل، فتتدخل لتحديد أنماط جديدة للتمويل، تتلاءم مع قدرة المؤسسات العمومية على التسديد، تهدف الخزينة العمومية إلى ضمان القدرة على المواجهة احتياطات الصرف، وتحقيق الأهداف الاقتصادية، وتسعى دائما إلى البحث عن

التوازن بين الإيرادات والنفقات.

- إن القوانين التي كانت تحدد وظائف الخزينة العمومية عديدة ومتعددة، لكن القوانين التي أركز عليها في هذا المطلب، تلك التي واكبت التغييرات على المستوى الأيديولوجي، والسياسي، والاقتصادي والاجتماعي، وهي:
- 1- القانون رقم 63-198 المؤرخ في 08 جوان 1963، والمؤسس للوكالة القضائية للخزينة (هيئة إدارية رقابية قضائية).
 - 2- المرسوم رقم 65-259 المؤرخ في 14 أكتوبر 1965 و المتضمن التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم.
 - 3- الأمر رقم 65-320 المؤرخ في 31 ديسمبر 1965، والمتضمن قانون المالية لسنة 1966.
 - 4- المرسوم رقم 67-37 المؤرخ في 08 فيفري 1967، و المتضمن تنظيم المصالح الخارجية للخزينة.
 - 5- القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984، والمتعلق بقوانين المالية.
 - 6- المرسوم رقم 86-225 المؤرخ في 02 سبتمبر 1986، و المتضمن إحداث وكالة محاسبة مركزية للخزينة و تنظيمها و عملها.
 - 7- المرسوم رقم 88-104 المؤرخ في 23 ماي 1988، و المتضمن إحداث الخزينة المركزية و الخزينة الرئيسية و تنظيمهما و عملهما.
 - 8- القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990، والمتعلق بالحاسبة العمومية.
 - 9- المرسوم التنفيذي رقم 91-129 المؤرخ في 11 ماي 1991، المتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للخزينة وصلاحياتها وعملها.
 - 10- المرسوم التنفيذي رقم 91-314 المؤرخ في 01 سبتمبر 1991، والمتعلق بإجراء تسخير الأمرين بالصرف للمحاسبين العموميين.
- هذه القوانين العشرة لها من الأهمية بمكان أن تحدد وظائف ومهام الخزينة العمومية بامتياز، حيث تقوم بكل العمليات المالية المتعلقة بالدولة، والجماعات المحلية، والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، وذلك بمسك الحسابات الخاصة بإيرادات ونفقات الدولة، والموازنة بينهما.
- هذه القوانين المحددة لوظائف ومهام الخزينة العمومية، لها من الأهداف التي وضعت من أجلها، أهمية بالغة حيث تتمثل هذه الأهداف، في حماية الموظف العام الذي يقوم بتنفيذ العمليات المالية، ثم حماية المال العام وترشيد جمعه وإنفاقه، ثم حسن تسيير المرفق العمومي، تفاديا لكل أشكال البيروقراطية.

1. مفهوم الخزينة العمومية:

الخزينة العمومية هي الجهاز الذي يدير الموارد المالية للدولة، وتتمثل وظيفتها الرئيسية في:

- جمع الإيرادات العمومية (الضرائب، الرسوم، المنح، القروض).
- توزيع هذه الإيرادات على مختلف القطاعات والإدارات الحكومية.

- ضمان التوازن بين الإيرادات والنفقات.

2. الإطار القانوني للخزينة العمومية:

النظام القانوني للخزينة العمومية في الجزائر يستند إلى عدة قوانين وأنظمة، أهمها:

أ. الدستور الجزائري:

- المادة 86 من الدستور الجزائري تنص على أن الدولة تلتزم بحماية المال العام وضمان استعماله بطريقة شفافة ومسؤولة.
- المادة 137 تؤكد أن قانون المالية هو الوثيقة الأساسية التي تنظم الإيرادات والنفقات العمومية.

ب. قانون المالية:

- قانون المالية السنوي يعد الوثيقة المحورية التي تنظم ميزانية الدولة، حيث يحدد الإيرادات والنفقات المتوقعة للسنة المالية.
- يتم إعداد قانون المالية من قبل الحكومة ويتم عرضه على البرلمان للموافقة عليه.

ج. القانون العضوي للميزانية:

- ينظم هذا القانون (القانون رقم 84-17 المؤرخ في 9 ديسمبر 1984) كيفية إعداد وإدارة الميزانية العامة للدولة.
- يحدد مبادئ الشفافية والمحاسبة في إدارة المال العام.

د. قانون المحاسبة العمومية:

- ينظم هذا القانون قواعد المحاسبة العمومية وكيفية تسجيل العمليات المالية المتعلقة بالخزينة العمومية.
- يحدد المسؤوليات القانونية للمحاسبين العموميين.

هـ. المرسوم التنفيذي الخاص بالخزينة:

- المرسوم التنفيذي رقم 91-20 المؤرخ في 17 يناير 1991 ينظم عمل الخزينة العمومية ويحدد مهامها واختصاصاتها.

3. مهام الخزينة العمومية:

تتمثل مهام الخزينة العمومية في:

- إدارة الإيرادات : جمع الضرائب والرسوم المختلفة وتحصيل القروض .
- إدارة النفقات : تخصيص الموارد المالية للقطاعات المختلفة وفقاً للأولويات الوطنية .
- الرقابة المالية : مراقبة حسن استعمال الأموال العمومية لضمان عدم الهدر أو الفساد .
- التوازن المالي : العمل على تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات لتجنب العجز المالي .

4. مبادئ النظام القانوني للخزينة العمومية:

- الشفافية : يجب أن تكون جميع العمليات المالية واضحة وقابلة للتدقيق .
- المحاسبة : يتم تسجيل جميع العمليات المالية بدقة وفقاً للمعايير المحاسبية .
- الشرعية : يجب أن تكون جميع العمليات المالية مطابقة للقوانين والتشريعات السارية .
- الاقتصاد : يجب استخدام الأموال العمومية بطريقة اقتصادية لتحقيق أقصى فائدة ممكنة .

5. التحديات التي تواجه الخزينة العمومية:

- الفساد : الاستغلال غير المشروع للأموال العمومية .
- العجز المالي : زيادة النفقات عن الإيرادات، مما يؤدي إلى اللجوء إلى الاقتراض .
- ضعف الرقابة : غياب آليات رقابة فعالة قد يؤدي إلى سوء إدارة الموارد .
- الاعتماد على النفط : الجزائر تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية .

6. الإصلاحات المقترحة:

- تعزيز الشفافية والرقابة على الإنفاق العمومي .
- تنويع مصادر الإيرادات لتقليل الاعتماد على النفط .
- تحديث النظام الضريبي لزيادة الإيرادات .
- تحسين كفاءة الإدارة المالية من خلال التكنولوجيا الحديثة .